مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/17

سؤال السيادة والاحتكار الفيبري للشرعية
قراءة نقدية في المبادرات الوطنية لمعالجة معضلة السلاح

د. صابرين ستار جبار

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

سؤال السيادة والاحتكار الفيبري للشرعية
قراءة نقدية في المبادرات الوطنية لمعالجة معضلة السلاح

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون / السياسة الداخلية والخارجية

د. صابرين ستار جبار / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

السياق العام للتحليل

يمثل احتكار العنف الشرعي الركيزة الأساسية في أدبيات العلوم السياسية وسوسيولوجيا الدولة لبناء كيان سياسي مستقر وقادر على فرض سيادته. وفي الحالة العراقية، ما بعد عام 2003، واجهت عملية بناء الدولة تحدياً بنيوياً تمثَّل في «معضلة السلاح» وتعدد مراكز القوة خارج الأطر الرسمية. ولم يكن هذا الانتشار العسكري والاجتماعي للسلاح نتاجَ لحظةٍ عابرة، بل جاء استجابةً لفجوةٍ أمنيةٍ هائلةٍ تسبب بها تقويض المؤسسات العسكرية التقليدية بعد سقوط النظام السابق، مما دفع القوى السياسية والمكونات الاجتماعية إلى إنتاج أدوات دفاعية خاصة لحماية الذات في بيئة تفتقر إلى سيادة القانون.

أنتجت هذه البيئة المعقدة ثلاثة أنماط رئيسية للشرعيات المسلحة في العراق، وهي:

1. الشرعية القانونية-الدستورية: تتمثل في المؤسسة العسكرية والأمنية الرسمية (الجيش والشرطة) الخاضعة مباشرةً للوزارات السيادية.
2. الشرعية المقاوِمة (العقائدية): نشأت في سياق مقاومة الاحتلال أو مواجهة الهجمة الإرهابية لتنظيم «داعش»، حيث اكتسبت مشروعيتها الوجودية من الفتاوى الدينية والقبول الشعبي.
3. الشرعية الهجينة: هي القوى التي تدمج في هويتها

بين الصفة الرسمية (التمويل والغطاء القانوني الحكومي) والصفة الأيديولوجية أو الحزبية (الولاء العضوي لقيادات مذهبية أو سياسية).

عانت الدولة العراقية، طوال العقدين الماضيين، من هذا التداخل الوظيفي، إذ تحوَّل السلاح، في محطات كثيرة، من أداةٍ لحماية الأمن القومي إلى ورقة ضغط لترجيح الكِفَّة في التنافس السياسي الداخلي، مما حال دون وصول الدولة إلى مرحلة «الاحتكار الفيبري») نسبةً إلى ماكس فيبر (للعنف الشرعي.

وفي هذا السياق، لم تكن دعوات حصر السلاح ونزعه وليدةَ اللحظة، بل ظلت مطلباً مستمراً ومتجدداً مع تشكيل كل حكومة، وشهدت مبادراتٍ وتفاعلاتٍ على ثلاثة مستويات رئيسة:

- **المستوى الحكومي:** من خلال سعي الحكومات المتعاقبة (العبادي، والكاظمي، والسوداني) إلى إخضاع السلاح عبر مراسيم ديوانية تمنع الفصائل من العمل السياسي، وإن ظل التطبيق شكلياً بفعل النفوذ السياسي لهذه القوى داخل البرلمان.
- **المستوى الديني (المرجعية الدينية):** تمثَّل في مواقفها الحازمة الداعية إلى فرض سلطة الدولة، والتي تجسدت عملياً في خطوة «حشد العتبات»، عندما انفصلت إدارياً وعملياتياً عن هيئة الحشد الشعبي؛ لتكون أكثر التزاماً بالأوامر الرسمية.

- **مستوى قادة الفصائل والمقاومة:** يشكِّل هذا المستوى محور التحول الراهن، إذ يُظهر تتبع الوثائق والتصريحات الرسمية انقسامَ المشهد إلى مرحلتين فارقتين: مرحلة ما قبل دعوة «التيار الوطني الشيعي»، ومرحلة ما بعدها.

فبينما اتسمت مرحلة ما قبل المبادرة بغياب أي رغبة طوعية لنزع السلاح، والتركيز على التأصيل لبقائه وصناعة المبررات لاستمراره؛ أحدثت مرحلة ما بعد المبادرة فرزاً واضحاً داخل المشهد المسلح، وقسَّمته إلى تيارين:

- تيار مرن: أعلن تأييده لخطوات رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في بسط القانون وفك الارتباط الفصائلي، وتمثل ذلك بخطوات إجرائية عملية لبعض الفصائل (مثل: حركة عصائب أهل الحق، وكتائب الإمام علي، وحركة أنصار الله الأوفياء)، عبر تشكيل لجان لجرد الأسلحة والآليات تمهيداً لتسليمها وإنهاء المظاهر المسلحة الحزبية والاندماج تحت مظلة الدولة، تماشياً مع التوجيهات المرجعية.
- تيار متشدد (رافض): تمثله الهيئة التنسيقية للمقاومة الإسلامية وفصائل النخبة، حيث ينظر هذا التيار إلى نزع السلاح بوصفه تفريطاً بعقيدة الردع، مستنداً إلى شعارات أيديولوجية تعد السلاح ضرورةً شرعيةً وإقليميةً لا تخضع للمساومات السياسية المحلية.

تسعى هذه الدراسة التحليلية والنقدية إلى تفكيك أبعاد هذه المعضلة، وقراءة سياقات مبادرة «التيار الوطني الشيعي»، واستشراف مآلات صراع الشرعيات المسلحة وأثره في مستقبل بناء الدولة العراقية.

ملاحظة منهجية: تعتمد هذه الدراسة مقاربةً استشرافيةً، إذ تتعامل مع جزء من المتغيرات المتصلة بعام 2026 (استكمال التشكيل الوزاري، وجدولة تسليم السلاح، وفك ارتباط الفصائل) بوصفها سيناريوهاتٍ تفسيريةً مبنيةً على المتاح من الوثائق الرسمية، والتصريحات السياسية، والتفاهمات المعلنة، لا بوصفها وقائعَ محسومةً. وعليه، تظل الاستنتاجات التفصيلية بشأن مآلات المبادرة مشروطةً بالتحقق الإمبريقي عبر الزمن، وبعدم ظهور متغيراتٍ جيوسياسيةٍ أو داخليةٍ تعيد رسم خريطة الفاعلين.

أولاً: مبادرة التيار الوطني الشيعي لحصر السلاح وتعزيز الدولة

تمثل مبادرة التيار الوطني الشيعي لحصر السلاح بيد الدولة واحدةً من أبرز التحولات السياسية والاستراتيجية في المشهد العراقي خلال المرحلة الراهنة، إذ تعكس سعياً لإعادة تعريف العلاقة بين القوة السياسية والسلطة الشرعية، وإعادة تموضع التيار ضمن إطار الدولة الوطنية ومؤسساتها الدستورية.

تنطلق هذه المبادرة من ثلاث مرتكزات رئيسة: يتمثل المرتكز الأول في تعزيز التموضع الوطني المستقل، عبر تقديم التيار الوطني الشيعي بوصفه قوةً سياسيةً تتبنى منطق الدولة والسيادة

الوطنية، وتسعى إلى ترسيخ احتكار المؤسسات الرسمية لأدوات القوة المسلحة، بما ينسجم مع الدستور ويحد من ظاهرة تعدد مراكز القوة خارج إطار السلطة الشرعية.

أما المرتكز الثاني، فيتعلق بقطع الطريق أمام توظيف ملف السلاح في الصراع السياسي، من خلال نزع إحدى أبرز الذرائع التي استخدمها الخصوم السياسيون للطعن في مشروع التيار أو التشكيك في التزامه بمبدأ بناء الدولة. ويكتسب هذا التوجه أهميةً خاصةً في ظل تنامي المطالب الشعبية بإنهاء المظاهر المسلحة وتعزيز سلطة القانون.

في حين يتمثل المرتكز الثالث في عقلنة الخطاب السياسي والأمني، بما ينسجم مع متطلبات بناء الدولة الحديثة، ويواكب التوجهات الداخلية والدولية الداعية إلى ترسيخ مؤسسات قوية وقادرة على فرض القانون وإدارة الشأن العام وفق أسس دستورية ومؤسسية.

وتعود الجذور العملية لهذا التوجه إلى انتخابات عام 2021، التي حقق فيها التيار الصدري نتائج متقدمة بحصوله على 73 مقعداً نيابياً، رافعاً شعار «لا شرقية ولا غربية»، ومؤكداً أن حصر السلاح بيد الدولة يمثل شرطاً أساسياً لتشكيل حكومة أغلبية وطنية. إلا أن هذا المشروع واجه معارضةً سياسيةً واسعةً أدت إلى تعطيل مسار تشكيل الحكومة، الأمر الذي دفع زعيم التيار إلى تبني خيار الانسحاب من البرلمان عام 2022؛ تجنباً للانزلاق نحو صدام داخلي قد يهدد الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2024 و2026، لم يكن ابتعاد التيار عن المشاركة السياسية المباشرة مرحلةَ جمودٍ أو تراجعٍ، بل مثَّل مرحلةَ مراجعةٍ استراتيجيةٍ وإعادةَ تقييمٍ للتحولات الداخلية والإقليمية والدولية. وقد أفضت هذه المراجعات إلى إدراكٍ متزايدٍ لأهمية بناء مشروع سياسي يرتكز على مفهوم الدولة الوطنية بوصفه الإطار الأكثر قدرةً على الاستجابة لتطلعات المجتمع العراقي ومتطلبات البيئة الدولية.

وفي هذا السياق جاء التحول من «التيار الصدري» إلى «التيار الوطني الشيعي» باعتباره جزءاً من عملية إعادة بناء الهوية السياسية للتيار، بهدف الانتقال من الإطار الحزبي التقليدي إلى فضاء سياسي أوسع يستند إلى مفهوم الوطنية السيادية، ويعبر عن قطاعات اجتماعية واسعة تطالب بالدولة والاستقرار والتنمية. ومن ثم أصبح ضبط المظاهر المسلحة وإخضاعها الكامل لسلطة الدولة شرطاً ضرورياً لتعزيز مصداقية هذا التحول وترسيخ شرعيته السياسية.

كما تتناغم هذه المبادرة مع التحولات التي شهدها المجتمع العراقي بعد هزيمة تنظيم داعش واستعادة الاستقرار النسبي في المدن العراقية، حيث تراجعت مركزية الخطاب التعبوي المسلح لصالح تصاعد المطالب المرتبطة بالخدمات والتنمية والإصلاح المؤسسي. وبذلك يسعى التيار إلى إعادة تقديم نفسه بوصفه قوة داعمة للاستقرار المدني والدستوري، وليس طرفاً في معادلات التوازن القائم على القوة المسلحة.

وتترتب على هذه المبادرة مجموعة من التداعيات الاستراتيجية المهمة بالنسبة لمستقبل الدولة العراقية. أولها الإسهام في تفكيك المأزق الأمني الذي تعاني منه القوى السياسية العراقية، والمتمثل في تردد الأطراف المختلفة في التخلي عن أدوات القوة المسلحة خشية فقدان التوازن مع الخصوم. ومن شأن تقديم نموذج عملي للالتزام بحصر السلاح أن يضع بقية الفاعلين السياسيين أمام مسؤولية تاريخية تتمثل في تبني النهج ذاته أو تحمل تبعات معارضة مشروع بناء الدولة.

أما التداعي الثاني فيتمثل في تعزيز شرعية المؤسسة العسكرية والأمنية الرسمية من خلال تكريس مبدأ خضوع جميع أشكال القوة المسلحة لسلطة القائد العام للقوات المسلحة، بما يسهم في استعادة هيبة الدولة وترسيخ احتكارها المشروع للقوة، وهو شرط أساسي للانتقال من حالة الهشاشة المؤسسية إلى مرحلة الاستقرار السياسي والأمني المستدام.

في حين يتمثل التداعي الثالث في الحد من ظاهرة تسييس السلاح وتسليح السياسة، عبر تقليص قدرة الفاعلين السياسيين على توظيف القوة المسلحة لتحقيق مكاسب سياسية أو انتخابية. فكلما تراجعت فاعلية السلاح كأداة ضغط في المنافسة السياسية، ازدادت أهمية البرامج الحكومية والكفاءة الإدارية والقدرة على الإقناع الجماهيري، بما يعزز قواعد العمل الديمقراطي ويؤسس لبيئة سياسية أكثر

استقراراً وتنافسية.

وعليه، يمكن النظر إلى مبادرة التيار الوطني الشيعي لحصر السلاح بوصفها محاولة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والقوى السياسية المسلحة، وإحدى الفرص المهمة لإطلاق مسار تدريجي نحو ترسيخ سيادة الدولة وتعزيز احتكارها المشروع للقوة، بما يخدم متطلبات الاستقرار وبناء المؤسسات في العراق.

ثانياً: التوازنات الإقليمية وضرورات ضبط السلاح خارج الدولة

لم يعد ملف السلاح خارج إطار الدولة في العراق قضيةً داخليةً مرتبطةً بالتوازنات السياسية المحلية فحسب، بل تحوَّل خلال السنوات الأخيرة إلى عقدةٍ استراتيجيةٍ تتقاطع عندها مصالح القوى الدولية والإقليمية ومحددات الاستقرار الداخلي العراقي. فمع تصاعد الاهتمام الدولي بأمن العراق واستقرار بيئته الاستثمارية والمالية، أصبح مستقبل الفصائل المسلحة جزءاً من معادلةٍ أوسع تتعلق بطبيعة الدولة العراقية ودورها الإقليمي وعلاقتها بالنظام الدولي.

تشكلت الضغوط الخارجية المؤثرة في هذا الملف عبر مسارين متوازيين ومتكاملين: تمثَّل الأول في مسار الردع الصلب الذي قادته الولايات المتحدة وحلفاؤها من خلال الاستهدافات العسكرية المباشرة لبعض قيادات الفصائل، وتوسيع نطاق العقوبات المالية، وملاحقة الشبكات الاقتصادية المرتبطة بها. أما المسار الثاني، فتمثَّل في الضغوط المؤسساتية الناعمة التي مارستها المؤسسات الدولية والمالية العالمية عبر ربط فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي وإعادة

الاندماج في الاقتصاد العالمي بمدى قدرة الدولة العراقية على احتكار أدوات القوة وفرض سيادة القانون وحماية المصالح الدولية داخل العراق.

وفي ظل هذه البيئة الدولية الجديدة، برز تباين واضح في استجابة القوى الشيعية الرئيسة لهذه المتغيرات، إذ اختار التيار الوطني الشيعي تبني مقاربة استباقية، في حين اتجهت معظم الفصائل المسلحة نحو مقاربة تكيفية فرضتها اعتبارات البقاء السياسي والاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال:

1- التيار الوطني الشيعي واستراتيجية الاستباق السياسي

يمكن النظر إلى مبادرة التيار الوطني الشيعي لحصر السلاح بوصفها محاولةً لإعادة تموضعٍ استراتيجيٍّ استباقيٍّ أكثر منها استجابةً ظرفيةً للضغوط الخارجية. فقد أدرك التيار أن البيئة الدولية والإقليمية تتجه بصورة متزايدة نحو دعم نموذج الدولة المركزية القادرة على احتكار القوة، وأن أي مشروع مستقبلي لتشكيل حكومة أغلبية أو قيادة الدولة العراقية سيحتاج إلى درجةٍ مرتفعةٍ من القبول الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، سعى التيار إلى تقديم نفسه باعتباره الفاعل الشيعي الأكثر انسجاماً مع متطلبات الدولة الحديثة، من خلال تبني خطاب السيادة الوطنية وحصر السلاح بيد الدولة. وقد وفر هذا التوجه للتيار مكاسبَ استراتيجيةً متعددةً؛ فهو، من جهة، سحب جزءاً مهماً من المبررات التي تستند إليها القوى الدولية لتبرير

استمرار تدخلها في الملف الأمني العراقي، ومن جهةٍ أخرى، وضع خصومه السياسيين أمام معادلةٍ صعبةٍ تتمثل في الاختيار بين الالتحاق بمشروع الدولة أو الظهور بمظهر المتمسك ببنية القوة الموازية. كما أن هذا التحول منح التيار فرصةً لإعادة بناء صورته أمام المجتمع الدولي بوصفه شريكاً محتملاً في إدارة الدولة، وليس مجرد قوة احتجاجية أو جماهيرية. وبذلك تحولت مبادرة حصر السلاح إلى أداةٍ لإنتاج شرعيةٍ سياسيةٍ داخليةٍ وخارجيةٍ في آن واحد.

2- الفصائل المسلحة واستراتيجية التكيف مع الضغوط الدولية

في المقابل، وجدت الفصائل المسلحة نفسها أمام بيئةٍ استراتيجيةٍ مختلفةٍ جذرياً عن تلك التي نشأت فيها بعد عام 2014. فمع تراجع التهديدات الوجودية التي فرضها تنظيم داعش الإرهابي، وتزايد التركيز الدولي على ضبط السلاح غير الحكومي، أصبحت الكلفة السياسية والاقتصادية للاحتفاظ بالبنية العسكرية الموازية أعلى من المكاسب التي تحققها. لذلك، شهدت الفصائل عمليةَ تحولٍ تدريجيةً من نموذج «الشرعية الثورية» إلى نموذج «الشرعية المؤسساتية». فبدلاً من الاعتماد على القوة المسلحة بوصفها المصدر الرئيس للنفوذ، بدأت هذه القوى تبحث عن مصادر أكثر استدامةً للسلطة من خلال السيطرة على المؤسسات الحكومية، والنفوذ الاقتصادي، والمشاركة الانتخابية، وتوسيع حضورها داخل أجهزة الدولة. ومن هنا، يمكن فهم الدعوات المتزايدة لدى بعض الفصائل باتجاه إعادة تنظيم العلاقة مع الدولة أو دمج عناصرها ضمن المؤسسات الأمنية

الرسمية. فهذه الدعوات لا تعكس بالضرورة تخلياً كاملاً عن النفوذ، بقدر ما تعبر عن محاولةٍ لإعادة إنتاجه ضمن أطرٍ قانونيةٍ ومؤسساتيةٍ تقلل من احتمالات التعرض للعقوبات أو الاستهداف الخارجي.

ثالثاً: من التعددية العسكرية إلى التنافس المؤسسي

إن الأثر الأهم للتفاعل بين الضغوط الدولية ومبادرة التيار الوطني الشيعي يتمثل في دفع النظام السياسي العراقي نحو مرحلة انتقالية جديدة يمكن وصفها بأنها مرحلة التحول من التعددية العسكرية إلى التنافس المؤسسي.

ففي السابق كان التنافس بين القوى الشيعية يجري عبر مزيج من النفوذ السياسي والقوة المسلحة، أما اليوم فإن البيئة الداخلية والخارجية تدفع تدريجياً نحو نقل هذا التنافس إلى ساحات الدولة ومؤسساتها. ووفق هذا المسار تصبح الوزارات والهيئات المستقلة والسلطات المحلية والموارد الاقتصادية أدوات النفوذ الرئيسة بدلاً من التشكيلات المسلحة.

ولا يعني ذلك انتهاء تأثير الفصائل المسلحة بصورة كاملة، بل يشير إلى تحول تدريجي في طبيعة القوة نفسها؛ من قوة عسكرية مباشرة إلى قوة مؤسساتية واقتصادية وسياسية تعمل من داخل الدولة بدلاً من العمل إلى جانبها أو خارجها.

وعليه، فإن التقاطع بين مبادرة التيار الوطني الشيعي والضغوط الدولية لا يمثل مجرد استجابة ظرفية لملف السلاح، بل يعكس

بداية إعادة تشكيل عميقة لقواعد المنافسة داخل البيت السياسي الشيعي، حيث تتراجع تدريجياً شرعية القوة المسلحة لصالح شرعية الدولة والمؤسسات، وهو تحول قد يشكل أحد أهم محددات مستقبل النظام السياسي العراقي خلال السنوات المقبلة.

رابعاً: امتثال الفصائل المسلحة لسياسات حصر السلاح والمقاربة الزمنية للتحول

1. المحددات الإستراتيجية وشروط الفصائل للقبول بنزع السلاح

لا تنظر الفصائل المسلحة إلى عملية التخلي عن ترسانتها العسكرية بوصفها حالة «إذعان» أو استسلام لإرادة السلطة المركزية، بل تصيغها في إطار «عملية تفاوضية مشروطة»، وتسعى هذه القوى من خلالها إلى مقايضة تفكيك أجنحتها العسكرية بحزمة من الضمانات السياسية، القانونية، والأمنية الوجودية التي تكفل الحفاظ على مكتسباتها المادية والرمزية، وتتلخص هذه الشروط في أربع محددات رئيسية:

أ- المأسسة والدمج البنيوي

تشترط الفصائل ألا تؤدي عمليات حصر السلاح إلى حل تشكيلاتها وتشريد أفرادها، بل تطالب بآليات «الدمج المؤسسي» عبر تحويل الهياكل العسكرية للفصائل المستجيبة إلى كيانات سياسية رسمية، أو دمج عناصرها كأفراد نظاميين وموظفين عموميين بجداول رواتب

ثابتة ومحمية قانونياً داخل الأجهزة الأمنية التقليدية (وزارتي الدفاع والداخلية)، أو ضمن هيكلية نظامية ومحسوبة إدارياً وعملياتياً داخل هيئة الحشد الشعبي، بما يضمن الحفاظ على أمنهم الوظيفي والمالي.

ب- التحصين القانوني والمالي (ضمانات عدم الملاحقة)

يُمثّل هذا البند شرطاً حاسماً للقبول بأي تسوية، إذ تطالب قيادات الفصائل بضمانات حكومية ملزمة ومحصنة قانونياً تكفل عدم ملاحقة عناصرها أو قادتها قضائياً بتهم ترتبط بأنشطتها العسكرية السابقة. ويتعدى هذا الشرط النطاق المحلي إلى المطالبة بحماية سياسية ودبلوماسية توفرها الحكومة لمنع تأثرهم بالقرارات الدولية والأمريكية، لا سيما تلك المتعلقة بـ «تجميد الأصول المالية» أو الإدراج على لوائح الإرهاب الخارجية.

ج- مبدأ التناظر الأمني (المعاملة بالمثل وتعميم القرار)

تتبنى قوى المقاومة مبدأ التناظر كشرط للمشروعية، إذ ترفض أن تقتصر تصفية المظاهر المسلحة على الفصائل الشيعية دون غيرها. وتشترط أن تشمل الخطة الوطنية الشاملة نزع الأسلحة المتوسطة والثقيلة من الكيانات العسكرية شبه النظامية الأخرى في البلاد (مثل قوات البيشمركة الكردية، وسلاح العشائر)؛ وذلك لضمان الحفاظ على «ميزان القوى الداخلي» ومنع نشوء اختلالات أمنية بين المكونات.

د- جاهزية البديل الدفاعي السيادي (صيانة عقيدة الردع):

تطالب الفصائل المتشددة (والتي أبدت مرونة مشروطة مؤخراً) بتقديم إثباتات واقعية تدل على أن القوات المسلحة العراقية باتت تمتلك القدرة والخبرة التقنية الكاملة لحماية الأجواء والحدود البرية من التهديدات الخارجية (الإقليمية والدولية). ويشمل ذلك قدرة الدولة على إدارة المنظومات الدفاعية والهجومية المتطورة، مثل الطائرات المسيرة والصواريخ الجوالة، كبديل وطني يغني عن تفريغ الساحة من منظومة الردع الفصائلية.

2. الهندسة الزمنية لجدولة تسليم السلاح وفك الارتباط

تجنباً لسيناريوهات الصدام المباشر، أنتجت التفاهمات السياسية أطراً زمنية مرنة ومقسّمة على مراحل لضمان الانتقال السلس من الحالة المسلحة إلى الحالة المدنية:

- **نقطة الانطلاق الديناميكية (أواخر مايو 2026)**

مثل استكمال التشكيل الوزاري وتولي رئيس الوزراء علي فالح الزيدي مهامه التنفيذية والقانونية نقطة الانطلاق لتفعيل اللقاءات والمفاوضات المباشرة لبلورة الآليات التنفيذية لحصر السلاح. وبسبب رفض الفصائل للمقترحات الداعية للتسليم الفوري المفاجئ، تم الاعتماد على جدول زمني ممتد ومرحلي.

- **المرحلة الإجرائية الأولى (مرحلة الجرد والتوثيق)**

بدأت بإنشاء لجان مركزية داخل التنظيمات المسلحة (كالتي شكلتها

حركة عصائب أهل الحق)، وتتولى هذه اللجان مهام حصرية تتمثل في: إجراء جرد شامل وتوثيقي لكافة الأفراد والأسلحة والآليات، وتسجيل الأسلحة الثقيلة والتكتيكية رسمياً تحت إشراف وتوجيه القائد العام للقوات المسلحة، وحفظها في مستودعات حكومية خاضعة لسيطرة الدولة.

- **المرحلة الانتقالية الثانية (التحول المدني والفك الإداري)**

بالتوازي مع جرد السلاح، حددت التفاهمات سقفاً زمنياً يمتد على مدار الأشهر المتبقية من عام 2026، لتحويل المقرات المسلحة الحزبية إلى مكاتب سياسية ومدنية، وإتمام فك الارتباط الإداري، المالي، والعملياتي عن هيئة الحشد الشعبي بصورة نهائية وتفصيلية، بما يمنع ازدواجية الهوية (حزبي/حكومي).

إن امتثال الفصائل المسلحة لقرار حصر السلاح وتفكيك أجنحتها العسكرية لا يُمثّل مجرد إنجاز أمني مؤقت أو تسوية سياسية عابرة، بل هو «منعطف بنيوي تاريخي» يعيد هندسة النظام السياسي العراقي وقواعد الحكم وفق خمسة مسارات إستراتيجية:

1) استعادة «الاحتكار الفيبري» للعنف وتكريس السيادة الصلبة

يعد عجز الدولة عن احتكار أدوات القوة العائق الأبرز أمام التنمية والاستقرار، وفي هذا السياق، يشير المفكر السوسيولوجي ماكس فيبر إلى أن وجود جماعاتٍ مسلحةٍ تمتلك حق استخدام العنف خارج

الإطار الدستوري يلغي تلقائياً صفة «الدولة» عن الكيان السياسي، ويحوله إلى ما يُشبه «السوق الأمنية المفتوحة» التي تتنافس فيها الهويات الفرعية. إن الامتثال البنيوي للفصائل وتسليم ترسانتها العسكرية ينقل العراق من حالة «السيادة السائلة والمجزأة» إلى طور «السيادة الصلبة والممركزة»، وهو تحولٌ يحصر صناعة قرار السلم والحرب والردع الاستراتيجي بالمؤسسة الدستورية الرسمية (القائد العام للقوات المسلحة) حصراً، مما يرسخ الاستقرار البنيوي للنظام.

2) توحيد العقيدة العسكرية وتفكيك «الجيوش الأيديولوجية الموازية»

يرى المؤرخ والباحث الإستراتيجي إبراهيم المراشي أن أكبر مهدد لبناء الجيوش الوطنية في البيئات الانتقالية هو «تعددية العقائد العسكرية» وتنازع الولاءات بين أطر ما قبل الدولة (الدينية والحزبية) وأطر الدولة الدستورية. لذا، فإن إنهاء المظاهر المسلحة ودمج عناصر الفصائل وإخضاع أسلحتها لسلطة وزارتي الدفاع والداخلية يُفضي مباشرة إلى إلغاء «الجيوش الأيديولوجية الموازية». يسمح هذا الإجراء بإعادة صياغة «عقيدة عسكرية موحدة ومحترفة»، ترتكز على مبادئ الضبط والربط العسكري الكلاسيكي، وتكفل توجيه البندقية نحو حماية الهوية الوطنية والحدود السيادية دون اعتبارات أيديولوجية أو حزبية.

3) عقلنة الصراع السياسي وتفكيك نموذج «الديمقراطية المسلحة»

عانى النظام السياسي العراقي طويلاً من تأثير «السلاح السياسي»، الذي استُخدم كأداة ضغطٍ ماديةٍ لحسم الخلافات الانتخابية والتفاوضية وتمرير التوافقات القسرية. وفي هذا الإطار، يجادل المفكر والبروفيسور البريطاني توبي دودج (Toby Dodge) بأن الأنظمة السياسية التوافقية القائمة على المحاصصة تتحول إلى «أنظمةٍ هشةٍ ومفرَّغةٍ من قيمتها الديمقراطية» عندما تصبح القوى الحزبية مستقويةً بأجنحةٍ مسلحةٍ تحمي مكاتبها الاقتصادية ونفوذها السياسي. إن تجريد الفاعلين السياسيين من أذرعهم العسكرية يُجبر قادة الفصائل على التحول الكامل نحو «العمل السياسي البراغماتي الخالص». وفي هذه البيئة العقلانية الجديدة، تصبح صناديق الاقتراع، البرامج السياسية، والقدرة على تقديم الخدمات هي المصدر الوحيد لاكتساب الشرعية والتمكين، مما يرفع منسوب ثقة الجمهور بالعملية الديمقراطية.

4) تحرير المؤسسات الرقابية والقضائية من هيمنة «الدولة العميقة»

في دراساته حول ديناميات السلطة في العراق، يرى الباحث الأكاديمي ريناد منصور (Renad Mansour) أن السلاح الموازي كان يعمل كشبكة حماية عنيفة لـ «الدولة العميقة» وشبكات المحسوبية التي تعطل سلطة القانون والرقابة وتمنع مساءلة النخب الحاكمة. وبناءً عليه، فإن غياب السلاح الموازي يسمح بتحرير مؤسسات الدولة الرقابية والقضائية (مثل مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة) من مهددات الردع والصدام المادي، هذا الانعكاس البنيوي يمنح القضاء

القدرة على إنفاذ سلطة القانون، وملاحقة ملفات الفساد الكبرى، وتفكيك شبكات النفوذ غير الشرعية دون خشية من الارتدادات أو الانتقام العسكري الموازي.

5) التحول من «الدولة الريعية الهشة» إلى «الدولة التنموية»

يرتبط بناء الدولة الحديثة واستقرارها بقدرتها المادية على تمويل التنمية وتوفير بيئة استثمارية آمنة. وفي هذا الصدد، يشير الباحث العراقي إلى أن التعددية المسلحة كانت تضمن للفصائل تغذية مكاتبها الاقتصادية عبر السيطرة غير الرسمية على منافذٍ بريةٍ، وجمارك، ومشاريعَ وعقودٍ حكوميةٍ قسرية. إن حصر السلاح يرفع المظلة الحمائية عن تلك الشبكات الاقتصادية الموازية، مما يتيح للدولة استعادة السيطرة الكاملة على عوائد الجمارك والضرائب والمنافذ، وتحويلها مباشرةً إلى الخزينة المركزية لوزارة المالية لتمويل الموازنة الاستثمارية والخدمية. ويقود هذا التحول الهيكلي إلى النتائج الاقتصادية الآتية:

التأثير الإستراتيجي	النتيجة البنيوية المستهدفة	المسار الإجرائي الحالي
تجفيف منابع التمويل غير القانوني وتوحيد الاقتصاد المالي	استعادة السيطرة على المنافذ والجمارك والحدود	إنهاء الاقتصاد الموازي
قدرة أكبر على تمويل الموازنات الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية	توجيه العوائد إلى خزينة وزارة المالية المركزية	تعظيم الموارد السيادية
زوال التهديد العسكري الموجه للبعثات الدبلوماسية والشركات الأجنبية	تحسين التصنيف الائتماني والبيئة الأمنية الدولية للعراق	عقلنة البيئة الأمنية

إن امتثال الفصائل يبعث بإشاراتٍ إيجابيةٍ قويةٍ إلى المنظومة المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والشركات الاستثمارية الكبرى؛ مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويسرِّع خروج العراق من دائرة «الدولة الريعية الهشة» ليدخل طور «الدولة التنموية والمستقرة».

خامساً: المقاربة التنفيذية لحكومة علي الزيدي وفرص التفكيك الإستراتيجي مقابل التحديات البنيوية

أولاً: آليات التوظيف الإجرائي والجيوسياسي للحكومة

وفق السيناريو المتوقع، يتزامن نيل حكومة رئيس الوزراء علي فالح الزيدي الثقة مع تحول دراماتيكي في البيئة الأمنية العراقية، تمثَّل في إعلان زعيم التيار الوطني الشيعي التفكيك الكامل لـ «سرايا السلام» والبدء بإدماجها في مؤسسات الدولة. ويُتوقع أن تلتقط الحكومة الجديدة هذا المتغير المفصلي، وتحوّله إلى الركيزة الثالثة والأهم في منهاجها الوزاري المعني بـ «إصلاح المنظومة الأمنية وحصر السلاح»، مستندةً إلى أربع مسارات تنفيذية:

1. التوظيف الإجرائي عبر «الضغط المعياري»

يُرجّح أن تستثمر حكومة علي الزيدي مبادرة «التيار الوطني الشيعي» كأداة ضغط قيمي وسياسي لإحراج بقية الفاعلين المسلحين من غير الدولة، دون الحاجة للجوء إلى خيار المواجهة العسكرية المباشرة. وقد يدفع هذا التوظيف فصائل كبرى (مثل حركة عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي) لإبداء مرونة واقعية والتعبير عن رغبتها في

التنازل عن «خصوصيتها العسكرية»، عبر تشكيل لجان ذاتية لتفكيك ارتباطها بهيئة الحشد الشعبي طوعاً، خشية البدء بمظهر المتمرد على الإجماع الوطني المؤسساتي.

2. **الاستبدال الصدمي بـ «الاستيعاب البيروقراطي المنضبط»**

تجنبت الحكومة إستراتيجية «التجريد الفوري الصادم» لما تحمله من مخاطر الارتداد العنيف، واستبدلتها بآلية الاستيعاب البيروقراطي عبر مسارين متوازيين:

- **المسار العملياتي:** دمج مقاتلي الفصائل (الشق التنفيذي/الجهادي) كأفراد نظاميين بمراتب وجداول رواتب ثابتة وحصرية داخل وزارتي الدفاع والداخلية، مع إلغاء كافة العناوين الفصائلية والرايات الفرعية.
- **المسار المدني:** تحويل المكاتب والمقرات العسكرية داخل المدن والمراكز الحضرية إلى مراكز تنموية وخدمية، مما يتيح للحكومة بسط سيطرتها على الجغرافيا المدنية، وإنهاء عسكرة المجتمع دون التسبب في بطالة مفاجئة للمقاتلين.

3. **الإدارة النقدية وتجفيف منابع الاقتصاد الموازي**

وفقاً للسيناريو المتوقع، تتجه الحكومة إلى ربط أعمال لجان جرد السلاح بتشديد الرقابة الإلكترونية على المنافذ الحدودية وعوائد التجارة غير الرسمية التي تشكّل الشريان المالي لترسانات الفصائل.

وعبر تبني نظام امتثال مالي صارم بالتنسيق مع المؤسسات النقدية الدولية والبنك الفيدرالي، يُرجّح أن تغدو عملية تتبع السيولة النقدية أكثر إحكاماً؛ مما رفع التكلفة المالية للاحتفاظ بالسلاح خارج إطار الدولة، ودفع القيادات البراغماتية نحو القبول بمعادلة: «السلاح مقابل الشرعية السياسية والمناصب الحكومية».

4. التوظيف الجيوسياسي وتوطين السيادة

سهم هذا الانضباط في كسب دعم واشنطن والمؤسسات المالية الدولية، معززاً ثقة الشركات الكبرى للاستثمار في المشاريع الإستراتيجية الوطنية.

ثانياً: التحديات البنيوية لمعضلة حصر السلاح

على الرغم من البيئة المواتية، تواجه عملية حصر السلاح خمسة عوائق بنيوية كامنة في طبيعة النظام السياسي والبيئة الأمنية:

1. مخاطر الانقسام الداخلي في البيئة المسلحة: إذ يؤدي التباين في المواقف بين التيارات المرنة والتيارات المتشددة إلى احتمالية تشظي الفصائل وتولد أجنحة «راديكالية» منفلتة ترفض التسوية.
2. الاستقطاب الشيعي-الشيعي: ارتباط ملف السلاح بملفات التنافس السياسي على قيادة المكون، مما قد يحول أي إجراء حكومي تنفيذي إلى أزمة سياسية داخلية.

3. التغلغل الوظيفي المتخفي (البيروقراطية المؤدلجة): تضع موافقة فصائل كبرى على تفكيك جهازها المسلح الدولةَ أمام معضلة التغلغل الوظيفي الكامن، إذ إن دمج المقاتلين كأفراد في الوزارات السيادية قد ينتج عنه جيل من الموظفين الرسميين برواتب حكومية، لكنهم يحتفظون بروابطهم الأيديولوجية وولاءاتهم الحزبية السابقة. هذا التحول ينقل الجماعات المسلحة من «قوة موازية خارج الدولة» إلى «كتل ضغط معطلة من داخل البيروقراطية الحكومية».
4. الجغرافيا السياسية والتدخلات الإقليمية: بقاء السلاح مرتبطاً بالوظيفة الإقليمية وعقائد الردع العابرة للحدود، والتي تخضع لتوازنات ومساومات أوسع من النطاق المحلي العراقي.
5. الفراغ السيادي والأمن العابر للمناطق (بؤر التماس الحساسة): تتركز قوة الفصائل في مناطق إستراتيجية حساسة (مثل الحدود السورية-العراقية، قضاء سنجار، ومحافظة كركوك). وإن امتثال الحكومة العاجل بنزع سلاح الفصائل في هذه المناطق -قبل تحقيق الجاهزية الكاملة والانتشار الكثيف للجيش النظامي- قد يحدث فراغات أمنية تكتيكية سريعة الانفجار، مما يسمح بإعادة تنشيط الخلايا النائمة لتنظيم «داعش» أو تفجير الصراعات القومية والإثنية المؤجلة، وهو ما يجعل بقاء

سلاح الفصائل في هذه البؤر حالياً يبدو وكأنه «ضرورة أمنية اضطرارية».

ثالثاً: كوابح التسلح وفرص التحقق الإستراتيجي

يمتلك العراق في عام 2026 أربع روافع بنيوية قادرة على تذليل العقبات وتحويل حصر السلاح إلى واقع مستدام:

1. عقلنة رأس المال والتحول البرجوازي للنخب: أسهم التحول النخبوي لقادة الفصائل بمرور السنوات في توليد «مصلحة ذاتية حيوية» لديهم في استقرار الدولة ونبذ المظاهر المسلحة العنيفة، لأن استمرار التوترات الأمنية بات يهدد مصالحهم الخاصة بشكل مباشر.
2. الفيتو الفيدرالي والرقابة النقدية الصارمة: يمارس البنك الفيدرالي الأمريكي عبر قيود نظام «سويفت» الدولي المالي دوراً حاسماً في كبح حركة الأموال غير الرسمية في العراق. ولم تعد الكيانات المسلحة قادرة على تمويل أنشطتها العسكرية الموازية دون الانصياع لمعايير الشفافية المالية الرسمية للدولة، مما جعل التخلي عن السلاح خياراً إلزامياً لضمان البقاء المالي والسياسي لتلك القوى.
3. مشروع «طريق التنمية» كرافعة استقرار اقتصادي: وتشترط الدول الشريكة والمستثمرة توفير أمن فيزيائي حصري تشرف عليه القوات المسلحة الرسمية دون

تداخل فصائلي، مما يولد ضغطاً تنموياً مشتركاً يسهم في تسريع تفكيك التشكيلات العسكرية الموازية لضمان تدفق العوائد الاقتصادية السيادية.

4. التحول الديمغرافي وتراجع التجنيد الأيديولوجي: يقود الحراك الاجتماعي في العراق كتلة ديمغرافية شابة هائلة (جيل ما بعد الحرب) لا يمتلك ذاكرة أيديولوجية مرتبطة بأحداث عام 2003 أو الاستقطابات الطائفية القديمة. ويبدي هذا الجيل الجديد نفوراً تاماً من عسكرة المجتمع، ويركز مطالباته على مفاهيم «دولة الرفاه، والخدمات، والمدنية»، مما يحرم الفصائل المسلحة من مخزون التجنيد البشري الطوعي، ويجبرها على إلقاء السلاح للحفاظ على وزنها ومقبوليتها في الشارع.

سادساً: قراءة نقدية: حدود المبادرة ومخاطر التوظيف السياسي

على الرغم من الأهمية التحولية لمبادرة التيار الوطني الشيعي، تستدعي المعالجة العلمية تفحصاً نقدياً لثلاث إشكاليات بنيوية، ترتبط بحدود المبادرة ومخاطر توظيفها سياسياً، وبمدى استدامتها على المدى البعيد.

أولاً: إشكالية الأحادية الشيعية في معالجة ملف وطني

تنحصر المبادرة، بحسب صياغتها الراهنة، داخل الفضاء السياسي الشيعي، أي أنها تتعامل مع ملف السلاح خارج الدولة باعتباره أزمة داخلية للبيت الشيعي وليس أزمة وطنية عراقية. وهذا التأطير،

وإن كان يستجيب لحسابات تكتيكية مفهومة (بحكم أن الفصائل المسلحة الأبرز شيعية الهوية)، إلا أنه ينطوي على مخاطر تحليلية وبرامجية، أبرزها: إعادة إنتاج منطق المحاصصة المكوناتية عبر تثبيت الفكرة القائلة بأن لكل مكون سلاحه الخاص (الفصائل في الوسط والجنوب، والبيشمركة في الشمال، وسلاح العشائر في الغرب)، وهو عينُ المنطق الذي تدعي المبادرة تجاوزه. كما تغيب عن التحليل أصوات المكونات غير الشيعية (السنية والكردية والأقليات) تجاه المبادرة، وهي أصوات ستحدد جزئياً فرص نجاحها أو رفضها.

ثانياً: مخاطر توظيف المبادرة كأداة تموضع لا كتحول قيمي

توصيف المبادرة بوصفها «استباقاً سياسياً» و»إعادة تموضعٍ استراتيجيٍّ» - وهو توصيف تتبناه الدراسة صراحة - يفتح باباً للتساؤل عن ديمومتها: هل هي تحولٌ عقيديٌّ جوهريٌّ في الموقف من الدولة واحتكارها للعنف؟ أم أنها أداة تفاوضية ظرفية قد تُستبدل أو تُعلَّق إذا تأمّنت للتيار شروط الصعود إلى رئاسة الحكومة أو إلى أغلبية برلمانية؟ إن الدراسة تربط صراحةً بين المبادرة وبين «أي مشروع مستقبلي لتشكيل حكومة أغلبية أو قيادة الدولة العراقية»، وهو اعترافٌ ضمنيٌّ بأن دافع المبادرة تموضعي بالدرجة الأولى. وهذا لا ينتقص من وظيفتها الموضوعية، لكنه يفرض على التحليل العلمي عدم افتراض استدامتها خارج سياقها التعبوي.

ثالثاً: غياب ضمانات عدم الارتداد

تتعامل الدراسة مع عملية دمج عناصر الفصائل داخل وزارتي الدفاع والداخلية بوصفها حلاً، وتشير في الوقت نفسه إلى خطر «التغلغل الوظيفي المتخفي» وهو توترٌ تحليليٌّ غير محسوم. فإذا كان الإدماج لا يلغي الولاءات السابقة - كما تعترف الدراسة - فإن ما يجري عملياً ليس تفكيكاً للبنية الفصائلية، بل إعادة تدويرها داخل الجهاز الرسمي. وتغيب عن التحليل معالجةٌ جديةٌ لسيناريو الارتداد: ما الذي يمنع تنشيط الترسانات المُجرَّدة مجدداً عند صدمة أمنية أو اندلاع صراع إقليمي جديد؟ وما أدوات الدولة لإلزام الفصائل غير المتجاوبة (الهيئة التنسيقية وفصائل النخبة) دون إشعال صدامٍ شيعيٍّ-شيعيٍّ؟ إن غياب آليات إنفاذٍ واضحةٍ يجعل المبادرة عرضةً للتفريغ التدريجي إذا تغيرت حسابات الفاعلين الرئيسيين.

الخاتمة

تشير المعطيات التحليلية لهذه الدراسة إلى أن مبادرة «التيار الوطني الشيعي» تحمل إمكانية أن تشكل متغيراً حافزاً يحدث شرخاً معيارياً في النطاق الأيديولوجي للفاعلين المسلحين من غير الدولة، مما أتاح لحكومة علي فالح الزيدي فرصةً استراتيجيةً لتوظيف هذا الزخم الوطني والدولي لإرساء الركيزة الأولى لبناء الدولة الحديثة، والمتمثلة في مفهوم ماكس فيبر حول «الاحتكار الحصري والشرعي لوسائل العنف المادي». لقد شكلت معضلة السلاح الموازي العائق الهيكلي الأبرز الذي منع العراق طوال عقدين من الزمن من الانتقال من طور «الدولة الهشة» إلى طور «الدولة المؤسساتية المستقرة».

بيد أن تقدير مآلات المبادرة يظل مشروطاً بجملة متغيرات غير محسومة، أبرزها: أن المبادرة تنطلق من داخل الفضاء السياسي الشيعي دون استيعابٍ جليٍّ لمواقف بقية المكونات، وأن دوافعها التموضعية تبقى عرضةً للاستبدال إذا تغيرت حسابات الفاعلين، وأن إدماج عناصر الفصائل داخل الأجهزة الرسمية لا يلغي بالضرورة ولاءاتهم السابقة ولا يوفر ضمانات حاسمة ضد الارتداد. وعليه، يجب قراءة التحول الراهن بوصفه فرصةً تأسيسيةً مفتوحةً على احتمالات متعددة، لا بوصفه حسماً نهائياً لمعضلة دامت عقدين.

وبناءً على ذلك، فإن امتثال الفصائل وجرد ترسانتها لعام 2026 لا يمثل مجرد تسويةٍ أمنيةٍ ظرفية، بل هو - إن تحقق وفق المسار

المرسوم - عمليةَ هندسةٍ سياديةٍ تعيد صياغة «عقد القوة» داخل النظام السياسي، وتسمح بعقلنة الصراع عبر نقله من الميدان المسلح إلى التنافس البيروقراطي والديمقراطي الصرف داخل أروقة الدولة. وبناءً على هذه الجدلية البنيوية بين تفكيك السلاح الموازي واكتمال أركان السيادة، توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات الإستراتيجية

1. فاعلية الضغط المعياري: شكّلت مبادرة التيار الوطني الشيعي عامل إحراج قيمي وسياسي جرد الفصائل المرنة من مبررات الاحتفاظ بالسلاح، ووفر غطاءً وطنياً للحكومة للحراك الإجرائي دون تصادم مادي.
2. معادلة (السلاح مقابل المأسسة): إن قبول الفصائل بجدول الجرد والتفكيك يرتكز على براغماتية نفعية، إذ قايضت هذه القوى ترسانتها العسكرية مقابل الحفاظ على نفوذها داخل البيروقراطية الحكومية، والحصول على الحصانة السياسية والقانونية والمناصب السيادية، مما يعني انتقال صراع الإرادات من الميدان المسلح إلى أروقة ومفاصل الدولة الرسمية.
3. الامتثال المالي الدولي ككابح هيكلي: مثلت إجراءات البنك الفيدرالي ونظام الامتثال النقدي عامل ضغط جفف المنظومة المالية للاقتصاد الموازي للفصائل،

مما جعل التخلي عن السلاح خياراً حتمياً لحماية ثروات القيادات التي تحولت بمرور الوقت إلى البرجوازية الاستثمارية والسياسية.

4. معضلة التناظر الأمني مع الشمال: إن بقاء القوات الحزبية (70 و80) في إقليم كردستان خارج سيطرة هيئة الأركان الاتحادية يمثل ثغرة بنيوية قد تمنح النواة الصلبة للفصائل الممتنعة تبريراً للارتداد وإعادة التسلح بحجة حفظ التوازن المكوناتي.

ثانياً: التوصيات الإستراتيجية لصانع القرار

1. تأمين العقيدة العسكرية والغربلة البيروقراطية: إخضاع جميع عناصر الفصائل المدمجين في وزارتي الدفاع والداخلية لمعايير «الغربلة والتدقيق العسكري الكلاسيكي الصارم» والتدوير الوظيفي المستمر؛ لضمان تفكيك الشبكات الحزبية والتنظيمية القديمة، وضمان ذوبان ولاءات الأفراد ضمن العقيدة العسكرية الوطنية الموحدة.
2. احتواء السلاح المعرفي والتكنولوجي: تشكيل لجان فنية استخبارية متخصصة لملاحقة ومأسسة «السلاح المعرفي والتكنولوجي»، وإنشاء ورش صيانة وتطوير المسيرات وبرمجيات الصواريخ تابعة للتصنيع الحربي الرسمي، لكون تجريد السلاح المادي التقليدي لا يلغي

القدرة على إعادة التصنيع والارتداد غير المتناظر في حال تجدد الأزمات.

3. تفعيل جدول التناظر الأمني الاتحادي: التنسيق المشترك مع رئاسة إقليم كردستان والتحالف الدولي لتفعيل مذكرة إصلاح قوات البيشمركة عبر جدول زمني موحد ينقل التبعية اللوجستية والعملياتية لقوات الشمال إلى وزارة الدفاع الاتحادية، تزامناً مع دمج فصائل بغداد لإنهاء ثقافة التسلح المكوناتي.
4. مأسسة السيطرة الجغرافية على مناطق التماس: ملء الفراغات الجغرافية في خطوط التماس والمناطق المتنازع عليها (سنجار، كركوك، الحدود الغربية) بقوات نظامية مشتركة (جيش وبيشمركة اتحادية) فور انسحاب الفصائل، لمنع نشوء بؤر أمنية هجينة تستغلها التنظيمات الإرهابية.
5. حوكمة النظام المالي والمنافذ الحدودية: تطوير نظام الامتثال المالي والرقابة الإلكترونية المؤتمتة على المنافذ الجمركية والحدودية، لمنع تشكّل أي تدفقات مالية عابرة للحدود تغذي شبكات الاقتصاد الموازي الحامي للسلاح المنفلت.
6. توطين التنمية وحماية طريق التنمية: توظيف الاستقرار الأمني الناتج عن حل الفصائل لطمأنة الشركات العالمية العابرة للقارات ودفعها للاستثمار في البنى التحتية

ومشروع «طريق التنمية»، كأداة لخلق مصالح اقتصادية تنموية تجعل المجتمع والنخب يرفضون أي محاولة لإعادة عسكرة الدولة.

قائمة المراجع

1. Toby Dodge, "Iraq's Informal Consociationalism and Its Problems," Studies in Ethnicity and Nationalism 20, no. 2 (2020): 145-152.

.2 Toby Dodge, Iraq: From War to a New Authoritarianism (London: Routledge / IISS Adelphi, 2012).

3. Ibrahim Al-Marashi and Sammy Salama, Iraq's Armed Forces: An Analytical History (London: Routledge, 2008).

4. Renad Mansour and Faleh A. Jabar, The Popular Mobilization Forces and Iraq's Future (Beirut: Carnegie Middle East Center, April 2017).

5. Renad Mansour, "Iraq's Fragile Stability Is Threatened by a Shifting Middle Eastern Order," Chatham House, June 25, 2025.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org